مجلة جامعة الملك سعود، م١٠، العلوم الإدارية (٢)، ص ص ٢٦٥ ــ ٢٨٨، الرياض (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

المنظور الغربي للمساواة الاجتماعية: دراسة مقارنة

حلمي شحادة محمد يوسف

قسم الإدارة العامة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود

الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤١٦/١١/١٤هـ، وقبل للنشر في ١٤١٧/٨/٨هـ)

ملخص البحث. يناقش هذا البحث دراسة نادرا ما تطرق إليها الأكاديميون الإداريون من مفكري الإدارة العربية في العصر الحديث.

فيركز محور الدراسة هذه على عرض وتحليل موضوعي لمفهوم المساواة الاجتماعية عند المفكرين الغربيين المعنيين بالإدارة فكرا وممارسة. ثم التنويه إلى الدور الذي تقدم به الفكر الإسلامي في باب المساواة الاجتماعية لنجده أكثر عراقة وشمولا مقارنة بالفكر الغربي في هذا المجال.

ثم يعمد إلى إجراء تقويم محدد لهذا المعتقد في الفكر الإداري الغربي المعاصر والفكر الإسلامي العريق. وفي محصلة المطاف نصل إلى نتيجة مفادها أن مسألة المساواة الاجتماعية الغربية محدودة حديثة العهد وتفتقر إلى الوضوح والدقة وضعف في التنفيذ واقعيا إذا ما قورنت بمفهوم المساواة الاجتماعية في الإسلام.

وسيستعين الباحث في تحليله ومناقشته للمساواة الاجتماعية الغربية بالرجوع إلى أهم الأفكار التي تتضمنها كتابات العلامة جون رولز، ومن ثم ما ظهر في الاتجاهات الإدارية الحديثة من آراء إزاء الموضوع في فترات زمنية لاحقة.

وفي تحليل موضوعي ومسهب سيتم معالجة المساهمة الفكرية المعتبرة التي تقدم بها أكثر المفكرين الإداريين شهرة في هذا المجال وهو " جورج فردركسون" الذي يعتبر أهم الرواد الذين دافعوا بحماس عن مفهوم المساواة الاجتماعية وعلى وجه الخصوص في المجتمع الأمريكي ثم قدم القسم الأخير من البحث تحليلا لمفهوم المساواة الاجتماعية في كل من فرنسا وألمانيا.

وتبين من خلال الدراسة أن مفهوم المساواة الاجتماعية ما زال غير مكتمل من وجهة النظر الفكرية وفي ذات الوقت لم يحدث تطبيق كلي وفعلي للمساواة الاجتماعية ينتفع به السواد الأعظم من المواطنين في المجتمعات الغربية من حياة التقدم والرفاهية السائدة.

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

قد يبدو مفهوم المساواة الاجتماعية لأول وهلة أنه سهل الإدراك ويمكن أن يمارس في الحياة العملية بيسر وبلا عناء.

ولكن في الحقيقة أن الأمر على النقيض من هذا التصور. فالمساواة الاجتماعية إن بدت للكثيرين بأنه تعبير سلس ومرغوب إلا أنها من أكثر الظواهر الإدارية تعقيدا وحساسية. بل إن تنفيذها في الواقع يصطدم بعقبات كأداء يصعب التغلب عليها في كثير من الأحيان.

إن تحقيق سياسة المساواة الاجتماعية هو مبتغى وهدف جل الإدارات العامة التي تسعى إلى أن يعم الاستقرار وتسود الطمأنينة بين مواطنيها. وبتحقيق هذه الغاية تنعم هذه الإدارات بالأمن والتقدم وسيادة العدل بين المواطنين في الوظائف وإقرار سبل العيش الكريم للأفراد الذين ينتمون إلى شرائح متنوعة في مجتمع معين. وعلى العكس من ذلك فإن عدم تطبيق المساواة الاجتماعية سيفضي إلى حالات من التذمر والسخط بين المواطنين مما يؤدي إلى تفشي الظلم والفساد في المجتمع الذي قد ينتج عنه زعزعة الإدارة العامة وتهديد كيانها.

وبالرغم من دعوى المفكرين والممارسين الإداريين في المجتمعات الغربية بأنهما قد حققوا شوطا بعيدا في مسار المساواة الاجتماعية إلا أن حقيقة الأمر تشير إلى خلاف ذلك الادعاء.

هدف وأهمية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى طرح عرض وتحليل موضوعي تفصيلي لمفهوم المساواة الاجتماعية في الفكر الإداري الغربي والممارسة الفعلية لها. ومن ثم تظهر الغاية الرئيسية من هذا البحث وهي مناقشة وتحليل دور مساهمة الفكر الغربي بشأن تحديد مفهوم المساواة الاجتماعية فكرا وسلوكا. وعليه عنيت الدراسة بتحليل وتقويم أهم المساهمات التي قدمها

علماء الإدارة في الغرب في مجال المساواة الاجتماعية. وركزت الدراسة بشكل مميز على الدور الذي أسهم به كل من جان رولز وجورج فردركسون وما قدمه الفكر الفرنسي والألماني بهذا الصدد.

وتتجلى أهمية الدراسة في أنها سابقة فريدة من نوعها حيث لم يجر في الأدب الإداري العربي بحيث يبين مساهمة الفكر الغربي بشكل بارز فيما يختص بالمساواة الاجتماعية في المجتمعات الغربية.

ومما لا ريب فيه أن التطبيق العادل للمساواة الاجتماعية سيفضي بالتالي إلى استقرار المجتمعات وسيادة الطمأنينة والسكينة بين الأفراد الأغنياء والفقراء منه، الميسورين والمحتاجين والأقوياء والضعفاء.

وسيكشف البحث ويختبر مدى صحة أو مصداقية الفرضية التي تتبنى وتدافع عن فكرة ترتكز على أساس أن الفكر الإداري الغربي وممارساته في تطبيق المساواة الاجتماعية قد قطع شوطا بعيدا وحققت الإدارة الغربية قسطا وافرا من المساواة بين مواطنيها وتفوقت على غيرها من المجتمعات الأخرى في هذا المضمار.

وتتجلى في النهاية أهمية ما نحن بأشد الحاجة إلى التطرق إليه حول مفهوم البيروقراطية التمثيلية التي تشكل المساواة الاجتماعية حجر الأساس فيها لتعزز خصائص الانتماء والولاء خاصة في المجتمعات النامية.

منهجية البحث

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على استخدام كل من المنهج التاريخي التحليلي المقارن للنماذج الغربية المذكورة بالإضافة إلى المنهج الوظيفي في البحث العلمي. وحري بالقول إنه اعتمد على المصادر المنشورة باللغة الإنجليزية فيما يتعلق بموضوع المساواة الاجتماعية في الفكر الإداري الغربي المعاصر، وإن كانت هذه المصادر هي بحد ذاتها لم تف الموضوع حقه. ناهيك عن القول إن المصادر المنشورة باللغة العربية لم تكن متوافرة في هذا المجال وليس سرا أنه تأكد بأن المكتبة العربية لم تحظ بمرجع يعتد به هنا، وعليه بقي

الاعتماد محصورا بالرجوع إلى المصادر الإنجليزية في باب المساواة الاجتماعية الغربية، أما المصادر المنشورة باللغة العربية فكانت معتدلة.

وقد لجأ الباحث أيضا إلى إعمال الفكر الذاتي في التشخيص والتحليل الموضوعي سعيا إلى تحقيق الأهداف المنشودة من وراء هذه الدراسة.

خطة البحث

لقد تم تقسيم البحث إلى أربعة أجزاء رئيسية. اشتمل الجزء الأول على التحديد النظري ومنهجية الدراسة لمفهوم المساواة الاجتماعية في الفكر الإداري الغربي. وعالج الجزء الثاني المساواة الاجتماعية عند جان رولز الذي مهد الطريق لدراسة هذه الظاهرة بإرسائه أهم الأفكار بخصوصها وكذلك نوقش في هذا الجزء التيارات الإدارية الحديثة لمفهوم المساواة الاجتماعية بصفة استهلالية.

أما الجزء الثالث من الدراسة فقد تم فيه تحليل ومناقشة مسهبة نسبيا لما قدمه جورج فردركسون من مساهمة بالتبني والدفاع عن المساواة الاجتماعية في المجتمع الأمريكي. وتم في الجزء الرابع تقديم تحليل موضوعي ودقيق لمفهوم المساواة الاجتماعية في الفكر الفرنسي والألماني من حيث طبيعتها وممارساتها الحديثة.

مرجعية المساواة الاجتماعية في الفكر الإداري الغربي

أولا: فكر جون رولز

تمتد جذور مفهوم المساواة الاجتماعية Social equity أو العدالة الاجتماعية Social justice إلى كتابات جون رولز John Rawls في عقد السبعينيات من القرن الراهن.

لقد قدم رولز إطارًا فكريًا ذو طابع فلسفي حول مفهومه لنظرية العدالة Theory of Justice واعتمدت نظرية العدالة عند رولز على محورين رئيسيين هما، المحور السياسي التنظيمي والمحور الليبرالي الاقتصادي. ففي الجانب التنظيمي تستخدم نظرية العدالة ما يعرف بالعقد الاجتماعي Social contract عند الفلاسفة البريطانيين والفرنسيين في القرن

الماضي. وأكثر هؤلاء شهرة في هذا المجال هوبز، ولوك في بريطانيا، وروسو ومونتسكيو في فرنسا.[(١)] ويرجع الفضل لهؤلاء المفكرين في إرساء المفاهيم الديمقراطية التي قامت عليها فيما بعد دعائم الإدارة الديمقراطية في المجتمعات الغربية المعاصرة.

تأثر رولز في طرحه لنظرية العدالة الاجتماعية بآراء جون لوك الخاصة بما يعرف بالحقوق الطبيعية Natural rights، وقانون الطبيعة The law of nature وبفكرة روسو عن حالة الطبيعة The state of nature ونظرية الطبيعة الإنسانية المنبثقة عن عقد اجتماعي يتم بين المتعاقدين من أفراد المجتمع، الذين يفوضون تصريف شؤون حياتهم إلى فرد أو هيئة منهم تقوم بهذه المهمة نيابة عنهم وتسعى إلى تحقيق المصلحة العامة لهم.

لقد حدد رولز مبدأين أساسين في نظريته العدالة الاجتماعية وهما: -

١ ــ مبدأ المساواة الليبرالية

وبموجب هذا المبدأ يعتقد رولز أن الفرد يمتلك الحاسة الحدسية Intuitionism التي تهديه إلى معرفة الحقوق والواجبات الأخلاقية بالبداهة[١، ص١٨]. وكثيرا ما عول رولز في نظرية العدالة على ضرورة تحديد الحقوق والحريات التي تفضي بدورها إلى تحقيق السعادة لأفراد المجتمع واحترام الذات الإنسانية لكل منهم والعيش بسلام بعيدا عن حالة الفوضى والنزاع التي كانت تسود فترة ما قبل إبرام العقد الاجتماعي. ويؤكد رولز أن الليبرالية

---

(١) ليس الغاية من هذه الدراسة الخوض في موضوع العقد الاجتماعي عند المفكرين الغربيين إلا لماما وذلك كلما دعت الحاجة للإشارة فيما يختص بموضوعنا المساواة الاجتماعية. والفكرة الرئيسية في العقد الاجتماعي أن أفراد المجتمعات لم يجدوا مناصا في بداية حياتهم الطبيعية إلا أن يوكلوا إلى واحد أو أكثر منهم مهمة إدارة شؤونهم الحياتية نيابة عنهم تجنبا لاستمرار النزاع فيما بينهم حول مصالحهم الخاصة. ومن ثم السعي نحو تحقيق الاستمرار في معيشتهم والعمل على تلبية حاجاتهم الفردية والجماعية وبالتالي توطيد ما عرف فيما بعد تدريجيا بنشوء الحكومات والدول المتنوعة عبر العصور التاريخية اللاحقة. وقد يتطور نظام إداري استبدادي أو ديمقراطي نتيجة عملية المخاض التي يمر بها العقد الاجتماعي وبناء عليه تصنف النظم الإدارية في دول العالم بإدارة ذات ديمقراطية عادلة أو إدارة ذات طابع استبدادي أو إدارة وسيطة تجمع بين هذين النموذجين بدرجات متفاوتة.

الأخلاقية ونظرية العقد الاجتماعي هي مسألة تعود إلى حرية الخيار القائمة على العقلانية عند الأفراد في المجتمع.

٢ ــ مبدأ واقع عدم المساواة بين الأفراد في المجتمع

ثم مبدأ السماح بوجود واقع عدم المساواة بين الأفراد في المجتمع لتفاوت قدراتهم الفطرية والمكتسبة. وتأسيسا عليه يقرر رولز ظاهرة تفاوت حيازة الثروة وتباين الدخول طالما أن هذا التفاوت كفيل بأن يتم إدارته بشكل يعيد توزيع العوائد الاجتماعية بما يساعد على زيادة منفعة الناس الأقل يسرا بين أبناء المجتمع. فعليه لا يعارض رولز بوجود التباين في الدخول طالما حدثت عدالة في إعادة توزيع بعض المكاسب والخدمات للشرائح الاجتماعية ذات العوز والحاجة[٢ ، ص١٥]. وقد تأثر رولز في تفكيره الاقتصادي بآراء الليبراليين الاقتصاديين أمثال آدم سميث ، ديفيد هيوم ، جيري بنثام ، وجون ستيوارت مل.

وعليه ففي مجال تقويم فكر رولز نستطيع أن نثمن الناحية الإيجابية عنده من حيث أنه أقر مفهوم الحرية الفردية في الاختيار وضرورة التقيد بالقيم الأخلاقية ضمن الحدود التي رسمتها حالات الطبيعة وتم ترشيحها فيما تم الاتفاق عليه لاحقا وعرف بنظرية العقد الاجتماعي. ولكن مما يؤخذ عليه بشأن مفهومه للعقد الاجتماعي أنه لم يرسم أطرا واضحة المعالم بشأن تمتع الأفراد بحقوقهم وواجباتهم الطبيعية وهذا بالطبع يتيح لضعفاء النفوس والخارجين على القانون التمادي في انتهاك حريات الآخرين والنيل من حقوقهم كلما سنحت لهم الفرص وبالتالي قد يترك المجتمع أحيانا يعاني من تفشي حالة الفوضى والإرباك والخروج عن النظام المألوف.

وزد عليه أن اعتماد رولز على خاصية الحدسية لدى الأفراد في تقرير واجباتهم والتحري عن حقوقهم ليست الوضع الأمثل طالما أن الإنسان العادي مازال يمتلك عقلانية قاصرة ورشد محدود لا يوصلانه إلى مراتب متقدمة للوقوف على حقائق المعرفة العلمية وكنه أسرار الوجود.

أما مسألة الدفاع عن المفاهيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية المنبثقة عن نظرية العقد الاجتماعي فهي أيضا محل تساؤل وإعادة نظر. إنه لغني عن الذكر أن المجتمعات الغربية كثيرا ما عانت ماضيا وحاضرا من نظم إدارية مستبدة في العصور الإقطاعية

والكنيسة البابوية. أو بتعبير أدق ليس إبرام العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين يشكل الضمان الأكيد لعدالة الإدارة. بل على النقيض من ذلك فإن نظرية العدالة التجريدية عند رولز ما فتأت تعاني من قصور في الكشف عن الفجوة الشاسعة بين النظرية والتطبيق فالتشريع الإداري لا يعني أن الالتزام بتنفيذه أمرا واقعيا.

ويسهم رولز مساهمة معتبرة في دعوته إلى ضرورة إجراء عدالة في إعادة توزيع المكاسب والخدمات الاجتماعية لكي يعم نفعها بصورة أشمل لتشمل أكثر فئات المجتمع وأفراده الذين يعانون من العوز والفاقة. ولكن مما يدعو إلى التساؤل هنا أن رولز لم يرعَ اهتماما إلى ضرورة إعادة النظر في النظم الاقتصادية السائدة في الإنتاج الرأسمالي بدلا من دفاعه عن إيجاد بدائل لإعادة توزيع المنافع. فكان حريا أن يعزز المناداة بتغيير وإصلاح التنظيمات الاقتصادية القائمة سعيا لتخفيف حدة الاستغلال في النظم الرأسمالية وتقليص الفجوة بين الميسورين والمحتاجين في المجتمعات الغربية.

فعلى سبيل المثال نجد أن نظام الضرائب Tax system المعمول به في المجتمع الأمريكي ليس علاجا شافيا يعمل على حل الأزمات والقضايا الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الفقراء السود The Blacks والأقليات The Minorities في الولايات المتحدة. إن رولز لا يدعو إلى اختفاء عدم المساواة الاجتماعية بين الأفراد بل إنه يدعم ويسمح بهذا التفاوت طالما استمرت إدارة إعادة توزيع الخدمات لتعم منفعتها وبحيث يستفيد منها أكبر عدد من الناس المحتاجين. ومازالت المنظمات الاقتصادية تسيطر علينا بقوانينها وتريدها أن تبقى كذلك وحتى لو أردنا الإفلات منها فلا نمتلك مقدرة الخروج عنها [٣].

ثانيا : المساواة الاجتماعية والإدارة العامة الحديثة Social Equity and the New Public Administration

لقد واجهت الإدارة العامة التقليدية انتقادات كثيرة من المفكرين والممارسين في الإدارة خاصة في المجتمعات الغربية وعلى وجه الخصوص في المجتمع الأمريكي. فلم يرق للأكاديميين والإداريين ما أحرزته العلوم الطبيعية والتطبيقية كالطب والهندسة والفيزياء وعلم الفلك والإنجازات الهائلة في علم الكمبيوتر والتقنيات المتنوعة في شتى علوم المعرفة.

فهذا التقدم العلمي الهائل وضع الكثير من المفكرين في العلوم الإدارية والاجتماعية في حيرة من أمرهم حيث أيقنوا أنه لم يحققوا تقدما بذات المستوى الذي أحرزته العلوم الطبيعية. فمن هذا المنطلق وجه الانتقاد إلى النظريات الإدارية لعجزها عن تقديم الحلول الناجعة للقضايا الإدارية والاجتماعية لكي تحقق على الأقل الحد الأدنى من المسايرة بين التطور في موكب العلوم المادية والطبيعية وبين التحولات الإدارية والاجتماعية في الحياة الإنسانية [٤].

لقد أيقن الأكاديميون والتنفيذيون في الإدارة أن في الواقع هناك تدني كبير في مستوى الخدمات العامة التي تنجزها المنظمات الإدارية على اختلاف أنواعها بالإضافة إلى سوء التوزيع في عملية منح تلك الفوائد والمنافع العامة بحيث لا يستفيد من ريعها السواد الأعظم من أبناء المجتمع. فمن الملاحظ أن النمو والتطور الاقتصادي قد قطع شوطا مرموقا في المجتمعات الغربية ، ولكن ما زال هناك قطاع لا يستهان به من السكان في هذه المجتمعات لا يحظى بشكل متساو مع بقية أفراد المجتمع من الاستفادة والكسب من هذه المنجزات الاقتصادية في كثير من المؤسسات الخدمية والمنفعية في تلك المجتمعات [٥]. وأما الإشارة إلى الوضع في المجتمعات النامية فقد يكون أسوأ فيما لو قورن بالمجتمعات الغربية. فالخدمات العامة في هذه الفصيلة من المجتمعات تعاني منظماتها عجزا وتدنيا في تقديم الخدمات والمنافع سواء كان ذلك من الناحية الكمية أو الكيفية. فما زالت الغالبية العظمى من المواطنين في الدول النامية لا تحظى كما أو نوعا من وجود المنافع التي تؤديها المؤسسات العامة. هذا ناهيك عن التعامل بازدواجية المعايير في تقديم الخدمات للمواطنين ، فأولئك الذين يمارسون نفوذا خاصا يستفيدون أكثر بكثير ممن لا يملكون حولا ولا قوة في الوصول إلى إدارة الخدمات العامة التي يسديها النظام من خلال المنظمات الإدارية العامة. وفي خضم هذه الانتقادات وغيرها دعا المعنيون بالأمر من مفكرين وممارسين في الإدارة إلى ضرورة عقد اجتماع موسع لهم للتباحث بالوضع الراهن للنظريات الإدارية. ولقد لبيت الدعوة بأن عقد اجتماع موسع لهم بمدينة مينوبروك Minnowbrook بولاية نيويورك الأمريكية في

عام ١٩٦٨م. وأسهم في الاجتماع كثيرون من شتى حقول المعرفة الاجتماعية وغيرها.[٢] وتقدم العديد من الفرق الأكاديمية بوجهات نظر متنوعة تمثل حلولا مقترحة للخروج من الأزمات الاجتماعية والإدارية التي تثقل كاهل الإدارة الأمريكية. ومن هذه الفرق على سبيل المثال فريق أولى اهتمامه بدراسة قضايا المجتمع الأمريكي مثل التمييز العنصري، حقوق الأقليات في التوظيف والاستفادة من الخدمات العامة، والدفاع عن حركة الحقوق المدنية، وينتمي إلى هذا الفريق جورج فردركسون الذي اشتهر في دفاعه المتواصل عن مفهوم المساواة الاجتماعية.

المساواة الاجتماعية عند "جورج فردركسون"

يعتقد فردركسون أن القيم الأخلاقية والاجتماعية عند فئات المجتمع الأمريكي تعاني من أزمة في الثقة بها. ويرى أنها لم تعد تمتلك خاصية المصداقية كما تحلت بها في العهود الماضية، وانعكس هذا الوضع على قوة الترابط بين أفراد المجتمع الذين بدورهم أصبحوا يعانون من الانحلال وضعف التماسك العائلي. ومما زاد الأمر سوءاً أن الثقة في الإدارة الحكومية قد هزلت وساد التذمر بين المواطنين عن جدوى وفعالية المؤسسات الإدارية في تقديم الخدمات العامة [٦]. فمنذ عقد الستينات وما تلاه من عهود الرئاسة اللاحقة تزعزعت الثقة عند المواطن العادي في الإدارة الأمريكية بغض النظر عمن يتولى هذه الإدارة الحزب الديمقراطي أو الجمهوري. لقد أثيرت تساؤلات متعددة بين الطبقات الاجتماعية الأمريكية بشأن أيهما أفضل أن تتولى إدارة شؤونهم العامة إدارة فيدرالية مركزية أم لا مركزية، إدارة يسمح فيها للقطاع الخاص أن يقوم بدور مهم بتنشيط الاقتصاد القومي أم يعزى للقطاع العام للقيام بهذا الدور. أيهما أجدى في تصريف أمور حياة الأفراد

---

(٢) تبلور في مؤتمر مينوبروك كثيرا من الاتجاهات الحديثة في الإدارة ولكن الباحث الذي حلل ببحث مستقل هذه التطورات الفكرية لا يعنيه في هذه الدراسة سوى ما نحن بصدده مع مفهوم المساواة الاجتماعية.

إدارة فيدرالية تتدخل في تنسيق معظم العلاقات العامة أم تترك الأوضاع لتديرها الوحدات الإدارية الإقليمية على مستوى المجالس المحلية وحكومات الولايات. هل من طائل في تخصيص النصيب الأكبر من الميزانية العامة ليصرف على الشؤون الدفاعية والعسكرية وغزو الفضاء أم أن الحاجة أكثر إلحاحا لتنفق هذه المبالغ الهائلة كي تلبي الاحتياجات الضرورية للمواطنين في القطاعات الخدمية العامة كالتعليم، الصحة، الإسكان، المواصلات، تأمين الحد الأدنى من الغذاء للطبقات الفقيرة، تحقيق الأمن العام ومكافحة تفشي الجريمة في الشارع الأمريكي، المحافظة على البيئة من التلوث، وغيرها كثير من الضروريات الملحة. هذه التساؤلات ومثيلاتها ألقت بظلالها على المجتمع الأمريكي وبالذات الإدارة الفيدرالية التي تعاني من إيجاد الحلول الناجعة لمجمل هذه القضايا والمشاكل العامة[٧، ص٥٧٠].

لقد هيأت هذه الظروف الاجتماعية البيئة لنشأة ما يعرف بالحركة الحديثة للمساواة الاجتماعية التي تطورت في عقد الستينات وما تلاه في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من أكثر المتحمسين لهذه الفكرة جورج فردركسون الذي لم يدخر جهدا في الدفاع عن ضرورة تلبية مطالب حركة الحقوق المدنية للسود والأقليات في المجتمع الأمريكي. ومن أهم ما جاءت به هذه الاتجاهات الاجتماعية أحقية توفير فرص العمل وفتح الوظائف العامة للسود ليتسنى لهم الوقوف على قدم المساواة والتنافس مع الغالبية البيضاء. الدفاع عن حقوق المرأة في العمل ودفع الأجر المتساوي مع العمل المتساوي أو ما يعرف Equal pay for equal work وسنت الإدارة التشريعية (الكونغرس) بمجلسيه الشيوخ والنواب عدة قوانين وتشريعات لمكافحة التمييز العنصر Racial discrimination " ولحماية الحقوق المدنية للأقليات والنساء والمحتاجين. وكلت الإدارة التنفيذية بالعمل على وضع هذه القوانين حيز التنفيذ من خلال المنظمات العامة التي أسست لتحقيق تلك الأهداف منها على سبيل المثال لا الحصر:

مكتب فرصة العمل المتساوية The Office of Equal Employment Opportunity الذي خول مكتب الشؤون المدنية Civil Service Office للدفاع عن الحقوق المدنية للأقليات

Civil Rights of Minorities وصنـدوق الفرصة الاقتصاديـة Economic Opportunity للمساعدة في إيجاد فرص العمل والتوظيف للأقليات من السود وغيرهم .

قدم فردركسون مفهومه للمساواة الاجتماعية كمحور ثالث للإدارة العامة التي طالما اعتمدت على مفهوم الفعالية والكفاءة من منظور اقتصادي إداري تقليدي.(٣) ويرى فردركسون أن الوقت حان للعمل بكل جدية لتلبية حاجات المواطنين في شتى القطاعات أكثر من أن تصرف جهدا طويلا لتطوير المنظمات العامة. وبين مفاهيم محددة كعوامل مساعدة مهيأة لتحقيق المساواة الاجتماعية منها ما عني بالجانب الإداري والتنظيم القانوني والجانب الآخر ركز على مفهوم الإدارة الاجتماعية، ففي الجانب الإداري والتنظيمي نجد أن التمثيل البيروقراطي Representative bureaucracy يشكل حجر الأساس في المساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع. فكلما كانت الإدارة العامة ووظائفها البيروقراطية تمثل شرائح متنوعة من طبقات المجتمع كافة عكست مستوى عادلا من المساواة الاجتماعية. فعن طريق البيروقراطية التمثيلية تستطيع جماعات المصالح والفئات الاجتماعية المتعددة التعبير عن مطالبها وتسعى لتحقيقها عبر القنوات الإدارية في الأجهزة الحكومية العامة.

إن التمثيل البيروقراطي رهين بأن يعكس وجهات النظر المختلفة للمواطنين عامة بما فيهم الميسورين "The wealthy" والمحتاجين " The needy " وأن يدافع كل الفرقاء عن مصالحهم ويكفل للفقراء والمعوزين ضمان الحد الأدنى من تلبية احتياجاتهم نتيجة تبني البيروقراطية العامة لتلك الاحتياجات لدى الحكومة الفيدرالية.

وكما هو معروف أن التمثيل الإداري لفئات المجتمع يمنح الحكومة قوة أكثر من الناحية الشرعية وقدرة أكبر على العطاء العادل من الخدمات والمنافع العامة مما يزيد هذا بدوره الفرص الوظيفية للأفراد ويزداد تمثيلهم النسبي في الأجهزة البيروقراطية [٨، ص٢٠].

---

(٣) تعرف الفعالية بأنها المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف المحددة للبرنامج، أما الكفاءة فتعني تحقيق الأهداف ضمن الموارد المتاحة. وبأقل التكاليف الممكنة .

ويعتبر التمثيل البيروقراطي خاصة في وظائف الخدمة المدنية رمزا مجسدا للمساواة الاجتماعية. ولكن فردركسون أبدى تحفظا وتراجعا في هذا الأمر حيث ارتأى أن المنظمات البيروقراطية التي قد يمثل فيها قطاعات من شرائح المجتمع كالأقليات من السود وغيرهم، والنساء، والفقراء المحتاجين والفئات الضعيفة الأخرى الذين تنقصهم الخبرة والكفاءة أو مصادر القوة يشكلون خطرا على الديمقراطية في دولة الإدارة. ويبرر موقفه هذا على أساس أن هذه الجماعات لم تتطور وتنضج إلى مستوى المسؤولية والقدرة على صنع القرار واتخاذ زمام المبادرة في العمل والقيادة.

وفي دعم آخر في الجانب الإداري للمساواة الاجتماعية يؤكد فردركسون ضرورة حماية حرية التعبير في الصحافة، والانتماء الديني وإحياء المواطنية من جديد في المجتمع الأمريكي وذلك من خلال العملية التعليمية الإدارية [٩]. إن المنظمات الكبيرة هي التي تمنح الأفراد حرية أكثر مهما قد يتصور أنها تقيدنا بتعليماتها البيروقراطية الروتينية. فالمواطن الفعال هو عنصر ضروري للحكومة النشطة ويتجلى ذلك في عملية الانتخابات العامة التي تعتبر محك الديمقراطية في واقع العمل.

وفي تحديد مماثل نجد أن ديفيد هارت يرى خصائص ضرورية يتحلى بها المواطن الصالح، فهم للفلسفة الأخلاقية للحياة العصرية المتحضرة، والإيمان بالحقوق الطبيعية، والاستجابة لمتطلبات السياسة العامة والالتزام بشرعية الدستور ثم حب الخير للآخرين من أبناء مجتمعه. فبهذه السبل يمكن تحقيق المساواة الاجتماعية وعلى الإداريين التنفيذيين مهمة العمل على تطبيق هذه المبادئ والالتزام بها [١٠].

أما في الجانب الاقتصادي فيعتقد فردركسون أن الحاجة تستدعي إلى إيجاد أجهزة إدارية يناط بها مهمة إدارة واقع عدم المساواة بين طبقات المجتمع الأمريكي من الناحية الاقتصادية. ومن ثم فهو يقر بقاء ظاهرة عدم المساواة ولكنه في الوقت ذاته يدعو إلى إصلاح إداري لهذا الوضع العام. ويعول في هذا المجال على إعادة توزيع المنافع والخدمات العامة ليعم نفعها السواد الأعظم من المواطنين. يجب أن تتحسس الإدارة العامة بل وتستجيب لحاجات المعوزين والأقل يسرا في المجتمع ويحكم على صلاحيتها في العمل

بمقدار النفع الذي يجنيه الآخرين من وفرة الخدمات العامة. لا حرج في أن يكون هناك تفاوتا في مستوى الدخول الاقتصادية شريطة أن ينتفع من حصيلة هذا التفاوت بصورة أو أخرى الفقراء والأقليات الاجتماعية المضطهدة.

ويصنف فردركسون المساواة إلى عدد من التصنيفات محددا طبيعة كل صنف ومن ينضوي تحت مظلته، وما على فئته من حقوق وواجبات تجاه المجتمع.

المساواة الفردية

وفيها تعبير عن حرية واحترام الذات الإنسانية. ولكل فرد في هذا النوع من المساواة صوت واحد في التمثيل الإداري One person one vote وتعتبر المساواة الفردية اللبنة الأساسية التي ترتكز عليها الحريات العامة والمفاهيم الديمقراطية الغربية.

المساواة الفئوية

وتتساوى في هذه المساواة الفرص الوظيفية لفئات المواطنين ويمارس مبدأ فتح الوظائف على أساس الكفاءة Principle of open position on merit basis [١١، ص١٥]. وتجبى الضرائب من الفئات الاجتماعية بدرجات متباينة، فضرائب المزارعين تختلف عن ضرائب مؤسسات الأعمال، وضرائب الموظفين تغاير ضرائب المستخدمين والعمال وهكذا دواليك. وبالرغم من اختلاف طبيعة ظروف العمل لهذه الفئات وهذا ما يقره فردركسون إلا أنه يكون الدفع للأجر يتساوى مع العمل المبذول لإنتاج السلع أو الخدمة المطلوبة.

المساواة الطبقية

ويعني بهذا التصنيف المساواة بين الجماعات العرقية التي يتكون منها المجتمع الأمريكي. فيدعو إلى المعاملة المتساوية في الوظائف ومجالات التعليم والصحة والإسكان

وغيرها من المنافع العامة[٤]. ولا بأس في تعمد الإدارة العامة إلى ممارسات غير متساوية في هذه المجالات المتنوعة سعيا إلى تحقيق مستوى من المساواة بين السود والبيض والميسورين والمحتاجين. ومن هذه الممارسات تخصيص وظائف معينة للأقليات، حصر فرص تعليمية للفقراء والملونين، تعويض البطالة للعاطلين عن العمل وذلك لإزالة الآثار التي خلفتها إدارة التمييز العنصري في العهود الماضية. وعليه يتضح أن المشرع والمنفذ الأمريكي يلجآن إلى سن وتنفيذ قوانين آنية تتسم بعدم المساواة لتخفيف المعاناة ولتحقيق المساواة للأقليات العنصرية التي عانت الكثير من ممارسات إدارية غير عادلة في العصور المنصرمة.

المساواة القطاعية

ومفاد هذه المساواة أن الأجر يجب أن يتساوى في القطاع الخاص والقطاع العام على حد سواء. فعلى سبيل المثال: الموظف، المهندس، الطبيب، الذين يعملون في المؤسسات العامة لا يجوز أن تكون أجورهم أدنى مستوى بالمقارنة مع نظائرهم في المؤسسات الخاصة. فعندئذ تتساوى أجور الدفع تبعا للجهود المبذولة المتساوية في إنجاز العمل دون تمييز على أساس الانتماء للقطاع الخاص أو العام.

بعد هذا التحليل المسهب نسبيا لمفهوم المساواة الاجتماعية عند فردركسون يمكن تقويم مساهمته الفكرية بما ضمنته من معطيات إيجابية وانتقادات هذه المساهمة العلمية.

فمن جانب التثمين الإيجابي يثنى على فردركسون مناداته بضرورة إعادة النظر في القيم والمثل الأخلاقية التي يعتقد بها المجتمع الأمريكي الذي شهد مستجدات وتطورات مهمة في الإدارة دفعته إلى زعزعة ثقته في هذه الإدارة وتدني مستوى إيمانه بقدرتها على العمل لخدمة المصلحة العامة.

لقد دافع فردركسون بجدية ومثابرة مستمرة بشأن إعادة توزيع الخدمات والمنافع العامة بحيث يعم نفعها كافة فصائل المجتمع الأمريكي وأولى اهتماما متميزا لصالح خدمة

---

(٤) لم تفتح المدارس الحكومية أمام كافة الطلاب دون تفرقة عنصرية بين السود والبيض إلا في أوائل الخمسينات بحكم المحكمة العليا الأمريكية وهذا بدوره فتح بعضا من مجالات المساواة أمام السود في المرافق العامة.

الشرائح الاجتماعية الأقل يسرا من الأقليات والفقراء والفئات التي تعاني من الاضطهاد العنصري في مجتمع ينادي بالعدالة وسيادة الإدارة الديمقراطية. وفي ذات السياق يحمد دوره في تأييده لمبدأ التمثيل البيروقراطي القائم على ضرورة مشاركة الطبقات الاجتماعية بكافة أصنافها العرقية والجنسية والمذهبية في الإدارة عبر المنظمات الإدارية العامة.

وأما في جانب الانتقاد فقد نجد أن فكر فردركسون وغيره لم يكن فكرا انتقائيا وقائيا Proactive بل كان ردة فعل Reactive للأحداث والتغييرات التي يشهدها المجتمع. لم يكن هناك مناداة للمساواة الاجتماعية إلا نتيجة التطورات في الواقع الحضري للمجتمع الأمريكي وما أفرزته نشاطات الأقليات السوداء والعنصر النسائي بضرورة تجاوز التمييز العنصري وإحداث المساواة بين الفئات والطبقات الاجتماعية.

وبالرغم من دفاعه عن مبدأ التمثيل البيروقراطي إلا أن فردركسون تراجع حثيثا في هذا المجال حيث خشي أن المؤسسات الإدارية العامة ستعاني من الهزل والهشاشة إذا ما تم إدارتها من قبل الأقليات غير المؤهلة وذات الخبرة الضحلة والغضة في مجال العمل الإداري.

ولا يفوتنا أن نشير إلى إقرار فردركسون لظاهرة عدم المساواة في الجانب الاقتصادي طالما أن بالإمكان استحداث إدارة يوكل إليها مهمة تنسيق حسن الاستفادة من التفاوت الاقتصادي في الدخول بما يعود فيه بمنفعة لمصلحة الفئات ذات الحاجة والأقل يسرا في المجتمع الأمريكي. فهو من هذا القبيل يدعو للإصلاح والترميم وليس التجديد في النشاطات الاقتصادية فليس هناك ما يستدعي الأمر إلى إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية أو إحلال هيكلة المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية أو إحلال بديل أو تغيير لها.

وعلى وجه العموم نستطيع القول بأن النتائج التي كانت متوخاة من تطبيق مفهوم المساواة الاجتماعية لم تصل إلى مستوى الزخم الفكري والأكاديمي الذي استثمر بها وجند لها من أجل نقلها من النظرية إلى حيز التنفيذ الفعلي في الإدارة العامة الأمريكية. فما زال التمييز غير المباشر _ وإن خفت حدته - يلقي بأطنابه بين فئات المجتمع وطبقاته وما زال الدرب هنا طويلا أمام تحقيق المساواة الاجتماعية.

المساواة الاجتماعية في فرنسا، وألمانيا

يرجع مفهوم المساواة الاجتماعية الفرنسية إلى المساهمات التي قدمها المفكرون الفرنسيون الأوائل الذين اهتموا بإرساء قواعد نظرية العقد الاجتماعي لإدارة المجتمعات الغربية الحديثة. ومن أبرز هؤلاء المفكرين شهرة جان جاك روسو، شارلز مونتسكيو، وفرنسوا فولتير وغيرهم. آمن روسو بأن المساواة والحرية هي الدعائم الرئيسية للحالة الطبيعية الأولى للمجتمعات التي كان يسودها الأمن والعدالة والتعاون المتبادل. واستدرك روسو في نظريته معالجة لمفهوم الحرية والمساواة في مقاله المشهور عن "منشأة عدم المساواة" حيث رأى أن المجتمع انتقل من الحالة الطبيعية البسيطة ذات الصبغة الأخلاقية إلى الوضع التنافسي وتضارب المصالح في ظل سيادة القانون الذي صاغته طبقة الأغنياء لكفالة استمرار سلطانها وامتيازاتها. وتم في هذا الوضع القبول لنظام الملكية الخاصة ونظام تقسيم العمل فتكدس الثراء لدى القلة وطغى العوز والحاجة عند الكثرة من المواطنين. لقد أفضى الأمر إلى تقويض المساواة والحرية الفطرية وأصبحت الفروق بين الناس تنمو تدريجيا وتزداد هوتها تبعا لتباين الظروف البيئية المحيطة بهم [١٢ ، ص٩٢]. فيعتبر روسو من أشد المعارضين لمذهب الملكية الخاصة القائم على الاستغلال والمشاحنة بين طبقات المجتمع ولكنه ارتأى أن تبني هذا المذهب ضرورة تتطلبها إدارة المجتمع الحديث بعد إبرام العقد الاجتماعي فهو من هذه الناحية يتأسى على الحالة التي آل إليها المجتمع لإقرار عدم المساواة عن طريق قانون إرساء حقوق الملكية الخاصة[١٣ ، ص١٠٩]. أما من حيث دفاعه غير المقيد عن سمو الإرادة العامة فقد انتقد لأنه لا يؤمن بوجود حرية خارج هذه الإرادة ورأي الأغلبية ملزم للجميع وعلى الأقلية الخضوع. وانتقد روسو لمعارضته تكوين نقابات عمالية تحسبا أنها تجزأ المجتمع وتفرض إرادتها عليه وتقوده نحو الديكتاتورية[١٤ ، ص ١٠٤].

وتبنى مونتسكيو مفهوم حماية الحريات عن طريق صياغة القوانين التي تصون حرمة الحريات وتحد في ذات الوقت من إساءة استعمالها. فهناك ارتباط وثيق الصلة بين التمتع بالحرية والالتزام بالنظام القانوني الذي ينبع أساسا من بيئة المجتمع وظروفه التاريخية

وقد حدد مونتسكيو هذه المفاهيم في مؤلفه "روح القوانين" الذي ركز فيه على ضرورة الالتزام بمبدأ فصل السلطات الثلاثة لإدارة المجتمع بنظام عادل وحماية الحريات العامة للمواطنين [١٥ ، ص ١٢٨].

يثمن الدور الإيجابي لمونتسكيو لدفاعه عن نظام فصل السلطات كأساس وضروري لصون حقوق وحريات أفراد المجتمع. ولكن ما قد يؤخذ على أفكار مونتسكيو أنها مستمدة من الفكر الإغريقي والروماني وتميل إلى تحبيذ مفاهيم التعالي والعنصرية وعدم المساواة بين أفراد الشعوب [١٦ ، ص٧١].

أما فولتير فكان أديبا أكثر منه مفكرا سياسيا إلا أن كتاباته عن الحرية كان لها أثرا بالغا في سيادة مبادئ الحرية والمساواة ومناهضة الظلم والفساد المتفشي آنذاك فرنسا. وهذا ما تبنته الثورة الفرنسية في مبادئها المتعلقة بإعلان حقوق الإنسان والمواطن وما تبعه من إعلانات متعددة منادية بالمساواة في الحقوق للجميع في التعليم وتلقي الخدمات العامة وضمان المعيشة الكريمة للمواطنين [١٧ ، ص١٣].

وجاءت المادة الأولى من المبادئ الخاصة بالحريات لتعلن أن الناس يولدون أحرارا ومتساويين في الحقوق الطبيعية الدائمة وهي الحرية ، الملكية والمساواة ولا يجوز أن يكون هناك فوارق أساسها المنشأ أو الامتيازات الاجتماعية. ولكن مما يؤخذ على هذه المساواة إنها ليست سوى مساواة مدنية وحقوقية دون أن تكون مساواة اقتصادية تهدف فعلا إلى تسوية التفاوت في ملكية الثروات [١٨ ، ص٢٦]. وقد أدخلت بعض المقترحات لتعديل الدستور الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في حيازة الوظائف العامة ، إلا أن الواقع يثبت معاناة النساء في تولي المناصب الحكومية العليا التي غالبا ما تكون حكرا على الرجال. ومن الجدير بالذكر أن المساواة التي أكدها القانون لإتاحة الفرص لجميع المواطنين في الوظائف العامة ، ما زال الترشيح لدخولها لا يلتزم به فعلا نتيجة للممارسات التي تنتهجها السلطة الإدارية ، في تفضيل الامتيازات الطبقية والرضوخ لنفوذ جماعات الضغط والمصالح الخاصة التي تسعى لاحتكار الكثير من الوظائف العامة [١٩ ، ص٢٣٩]. هذا ناهيك عن المعاملة غير السوية التي أدارت بها

فرنسا رعايا الأقاليم الإفريقية وخاصة في الجزائر حيث حرمتهم من ممارسة الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية.

ولم تشهد عقود الستينات والسبعينات تغييرا مهماً في تطبيق المساواة الاجتماعية. فقد فوض رئيس السلطة التنفيذية إداريا أحقية تعيين الموظفين في الوظائف العامة وقلما روعيت حرية التعبير عن الاتجاهات الفكرية التي غالبا ما تتأثر بتوجيهات وسيطرة السلطة الحكومية.

وفي مجال المساواة الاقتصادية ما زال يعاني ذوي الدخول المحدودة من تزايد الضرائب التصاعدية في حين كثيرا من الشركات ذات الأنشطة التجارية المتنوعة تحظى بإعفاءات كلية أو جزئية من نظام الضرائب العامة [٢٠ ، ص٧٢].

وقد نوه ديستان في كتابه عن (الديمقراطية الفرنسية) إلى ضرورة إقامة العدالة في المجتمع الفرنسي لإزالة الشقاء والمعاناة التي تخيم على القطاعات الفقيرة من المواطنين كما تشهده البلاد حاليا من إضراب نقابات الشاحنات وغيرهم كدليل على الاستياء الشعبي من الأوضاع العامة كما صرح بذلك رئيس الوزراء الحالي آلن جوبيه. إن الضرورة تقتضي القضاء على الامتيازات الفئوية والكفاح ضد كل صور التمييز الطبقي والظواهر الفاسدة في المجتمع ، وتقليص الفروق الاقتصادية بين المواطنين عامة [٢١ ، ص ٦٨]. ومما لا يدعو للجدل أن مبادئ التشريع الفرنسي تنص في كثير من بنودها على وجوب حماية حقوق العمال ورعاية المحرومين والفقراء والضعفاء كالأطفال والأمهات وكبار السن الذين منحت لهم حقوقا في التعليم والصحة وأفضلية الحصول على وسائل العيش المادية المناسبة.

وفي مجال تحليل مفهوم المساواة الاجتماعية في ألمانيا نجد أن الفلاسفة الذين تبنوا فكرة القومية وسيادتها قد أثروا كثيرا في توجيه الفكر والسلوك الإداري الألماني تجاه الشعوب الأخرى. فقد اتسمت نظرة الألمان بالسمو والتمييز عمن سواهم من الأجناس البشرية واعتبر الفلاسفة الألمان أن الجنس الآري يمتاز بنقائه العنصري ونضوجه الفكري والحضاري على غيره وإليه يعود الفضل في تقدم وتطور الأمم ، وعليه له حق السيادة يفرضها على الآخرين الذين هم دون مستواه في الحياة الإنسانية ومن ثم لم يسلموا

بالمساواة بين المجتمعات. وأكثر الفلاسفة هنا شهرة هو الفيلسوف الألماني فردريك هيجل الذي تأثر بسلفيه (فخته وشبنجلر) فقد مجد ما يدعى بروح الأمة الألمانية وأحقية الشعب الألماني في بسط سيطرته على الآخرين ولو أدى ذلك إلى اللجوء لاستعمال القوة، واستبعد مفهوم المساواة والعدالة والحقوق المطلقة واعتبرها مفاهيم غير واقعية [٢٢، ص٥٣]. ثم أيد فردريك نيتشة هذه النزعة وعزز فكرة تفوق الجنس الآري على غيره وافترض أن البقاء للأقوى والأصلح وهاجم المساواة بين الناس. واستخف آنذاك بآراء، عمانويل كانت التي نادت بالحرية والعدالة والمساواة بين المجتمعات الإنسانية.

وبناءً على هذه الفلسفة العنصرية تبلورت مفاهيم النازية التي حمل لوائها أدولف هتلر ودافع عنها في كتابه (كفاحي) وخاضت ألمانيا حربا عالمية خاسرة لم تقدر فيها على البرهنة بتفوق الجنس الآري وسيادته. ومما هو جدير بالاعتبار أن دراسات ماكس ويبر عن ضرورة وجود البيروقراطية المحايدة في المجتمع الألماني كان لها أثرا في إرساء الإدارة الألمانية على أسس الجدارة والعدالة ولكنها لم تحدث نتيجة ملموسة في العزوف عن فكرة العنصرية الألمانية.

وكنتيجة للحرب العالمية الثانية قسمت ألمانيا إلى جزأين شرقية سيطر عليها الحزب الشيوعي وفي فترة سيطرته استأثر بالسيادة ولم تجد المساواة الاجتماعية مسارا معتدلا لها في الواقع. في حين كانت مفاهيم الحرية والمساواة الاجتماعية أكثر وضوحا بصفة نسبية في ألمانيا الغربية. وعندما توحدت ألمانيا حديثا فقد تشهد طبقات المجتمع إدارة أكثر ميلا لتحقيق الحرية والمساواة التدريجية بين المواطنين وهذا ما قد يستدل عليه في المستقبل.

وفي سياق المقارنة لمفهوم المساواة الاجتماعية بين كل من المفكرين رولز (البريطاني) وفردركسون (الأمريكي) ورسو (الفرنسي) وهيجل وغيره من الفلاسفة الألمان. نجد أن رولز اعتمد في إدراكه للمساواة الاجتماعية على فكرة العقد الاجتماعي التي تقدم بها من قبله كل من هوبز ولوك ثم روسو. وقد أعاد المساواة الاجتماعية إلى مبادئ الحقوق الطبيعية التي ناقشها مفكرو العقد الاجتماعي وعول رولز كثيرا على الالتزام بالقيم الأخلاقية في المساواة الاجتماعية. وفي الوقت ذاته نجده يتبنى النظم الاقتصادية الرأسمالية وكل ما

يسعى إليه هو تخفيف حدة الاستغلال الذي تعاني منها فئات المجتمع نتيجة للممارسات في سوق المنافسة الحرة.

أما فردركسون فيعتبر أكثر المفكرين حداثة في مفهوم المساواة الاجتماعية، وقد استلهم فكره من واقع التطورات في المجتمع الأمريكي الذي يناهض سياسة التمييز العنصري بين السود والبيض وما تعانيه الأقليات من حاجة لتوفير الحياة الكريمة. ومن ثم فقد دافع عن مفهوم التمثيل البيروقراطي في الإدارة العامة وطالب بإصلاحات محدودة في المجالات الاقتصادية للحد من معاناة المحتاجين وأنصاف الفئات الاجتماعية الأقل حظا.

أما روسو فيعتبر أعرق تاريخا في مفهوم المساواة الاجتماعية الذي يعود الفضل إليه في تحديد مفاهيم الحقوق الطبيعية التي تستند إليها هذه المساواة كما ورد في مؤلفه "العقد الاجتماعي" ومما هو جدير بالذكر أن روسو ناهض الملكية الخاصة كعامل لإحداث الفوارق بين الأفراد ولكنه قد تغاضى عن استمرارها عند تأييده لوجود المجتمع المدني المستند إلى سيادة القانون الذي تمخض عن الإرادة العامة لأفراد المجتمع. وفي سياق الحديث عن المساواة الاجتماعية في الفكر الألماني نجد أنها لم تكن ذات شأن أو يقام لها وزنا لدى الفلاسفة الألمان الذين اعتقدوا بتفوق الجنس الآري على غيره من الشعوب ولكن التطورات السياسية والإدارية التي تشهدها ألمانيا نتيجة للحروب التي خاضت غمارها قد تحدث تأثيرا ملموسا على الكيفية التي تقيم فيها مفاهيم المساواة الاجتماعية بين طبقات المجتمع الألماني في الداخل وحذو ألمانيا في معاملتها مع المجتمعات الأخرى.

إن المساواة الاجتماعية في الأنظمة الإدارية الأوروبية أعرق تاريخا وأميل إلى التمسك بالمفاهيم القانونية بالمقارنة مع مثيلتها في الإدارة الأمريكية التي تعتبر أكثر حداثة وبراجماتية (عملية) في مسايرتها للتطورات والمستجدات التي يتعايشها المجتمع الأمريكي.

وعلى الرغم من الحقبة التاريخية التي خبرتها المناطق العربية في عهود الاستعمار الأوروبي كما في المغرب العربي الذي خضع للاستعمار الفرنسي، وما عايشته منطقة وادي النيل والمشرق العربي من السيطرة البريطانية فمازالت بعض القوانين الوضعية عن المساواة الاجتماعية التي تود أن تحاكى بها الإدارة العربية للمفاهيم الغربية (الأوروبية والأمريكية)

لم تشق طريقها من الناحية الفعلية. فما لا شك فيه أن حق التعبير، حقوق المرأة، حقوق المواطن وحتى مسألة الضمان الاجتماعي وغيرها من المنطلقات الأساسية للمساواة الاجتماعية لا يعتد العمل بها أو تصان وتراعى حق رعايتها في الإدارات العربية بشكل عام.

الخاتمة

لقد قدمت الدراسة مناقشة وتحليلا يركز على الأهمية التي يجب أن يوليها المفكرون والممارسون الإداريون لتحديد وتطبيق مفهوم المساواة الاجتماعية. ويستنتج أن تحقيق المساواة الاجتماعية يفضي إلى أن ينعم بمزاياها فئات المجتمع وتضيق الفوارق المختلفة بين أفراد المجتمع عامة.

نستخلص من نتائج الدراسة أن المساهمات الفكرية التي قدمها المفكرون الغربيون ذات قيمة معتبرة ولكن مما يؤخذ عليها أنها مساواة تقر التباين الاقتصادي بين طبقات المجتمع ودعواها للإصلاح ليس جذريا في النظام الرأسمالي بل تتسم بالطابع الترميمي ذو العلاج الوقائي. وقد تم تحليل مفهوم المساواة الاجتماعية في الفكر الإداري البريطاني والأمريكي والفرنسي ثم الألماني عند كل من رولز، فردركسون، روسو والفلاسفة الألمان وتبين أن هذه المساواة لا ترتقي بأن توصف بالمتكاملة أو الشاملة خاصة عند إجراء مقارنتها مع مفهوم المساواة الاجتماعية في الإسلام. وتضمنت الدراسة نتيجة مفادها أن تأثير الفكر الغربي في مجال المساواة الاجتماعية على الإدارة العربية يعتبر طفيفا سواء في المناطق التي كانت تحت الإدارة الفرنسية في المغرب العربي أو المناطق التي كانت تحت نفوذ الإدارة البريطانية في وادي النيل والمشرق العربي. ونادرا ما أحدثت القوانين الوضعية المستوحاة من الفكر الأوروبي والأمريكي في الإدارة العربية آثارا ملموسة يعتد بها في تحقيق المساواة الاجتماعية. وكما ورد في سياق البحث فإن حرية التعبير وحقوق المرأة، وحقوق المواطن والتوظيف العام والرعاية الاجتماعية وغيرها لم ترق إلى المستوى اللائق بها في الإدارة العربية أسوة بمقارنتها مع الأنظمة الإدارية في الحضارات الغربية.

المراجـــع

[١] Norman, Danials. *Reading Rawls, Critical Studies on Rawls, A Theory of Justice.* Oxford: Basil Press, 1975.

[٢] Robert, Wolff. *Understanding Rawls, A Reconstruction and Critique of A Theory of Justice.* New Jersey: Princeton University Press, 1970.

[٣] Hart, David. "Social Equity and the Equitable Administration," *Public Administration Review*, January, 1974, 3-9.

[٤] Fredrickson, George. " Public Administration and Social Equity," *Administration Review*, March, 1990, 25-138 .

[٥] Fredrickson, George. " The Recovery of Civisim in Public Administration," *Public Administration Review*, November ,1982, 501-507.

[٦] Lois, Wise. "Social Equity in Civil Service Systems," *Public Administration Review*, October, 1990, 567-573 .

[٧] Krislov, Samuel. *Representative Bureaucracy.* Minnesota: University of Minnesota Press, 1974.

[٨] Fredrickon, George. *New Public Administration.* Tuscaloosa: The University of Alabama Press, 1980.

[٩] Fredrickson, George. "Toward a Theory of the Public for Public Administration," *Administration and Society*, vol.22, No.4,1991, 395-417.

[١٠] Harmon, Michael."Social Equity and Organizational Man," *Public Administration Review*, January 1974, 11-18.

[١١] William, Dunn. *Toward a Critical Administration Theory.* Beverly Hills, California: Sage Publication, 1976 .

[١٢] نصر، محمد عبد العزيز. *في النظريات والنظم السياسية*. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٩م.

[١٣] بركات، نظام؛ الرواف، عثمان والحلوة، محمد. *مبادئ علم السياسة*. الرياض: مطابع الأيوبي، ١٩٨٩م.

[١٤] أبو جابر، فايز. *الفكر السياسي الحديث*. بيروت: دار الجليل، ١٩٨٥م.

[١٥] الكيلاني، عدي. *مفاهيم الحق والحرية في الإسلام والفقه الوضعي دراسة مقارنة*. عمان: دار البشير، ١٩٩١م.

[١٦] الخطيب، عمر. *نظرات إسلامية في مشكلة التمييز العنصري*. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩م.

[١٧] عثمان، محمد فتحي. *حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانوني الغربي*. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢م.

[١٨] بيلو، روبير. *المواطن والدولة*، ترجمة نهاد رضا. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٧م.

[١٩] محمود، محمد فتحي. *الإدارة العامة المقارنة*. الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٩٧م.

[٢٠] باكثيت، بيار. *النظام السياسي والإداري في فرنسا*، ترجمة عيسى عصفور. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣م.

[٢١] ديستان، جيسكار. *الديمقراطية الفرنسية*، ترجمة حافظ الجمالي. دمشق: دار الفكر، ٩٨٧م.

[٢٢] الخشاب، مصطفى. *علم الاجتماع ومدارسه*. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩م.

Social Equity: Comparative Western Administrative Perspective

Hilmi S. Yousuf
Associate Professor, Department of Public Administration, College of Administrative Sciences, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

(Received on 14/11/1416, accepted for publication on 8/8/1417A.H.)

Abstract. The aim of this research is to demonstrate that Western social equity theoretically and practically is uncompleted, hasn't proved to be comprehensive and fall short to benefit all social classes in the society.

The study is divided into four major sections. The first part outlined the theoretical framework of the study. The second part argued the basic idea of social equity the writings of John Rawls and analyzed the current thoughts of the matter in the new public administration.

In the third part the research furnished comprehensive analysis and evaluation for social equity focusing on the contribution of George Fredrickson in this field. The fourth part demonstrated the social equity. from French and German perspectives.

And finally, the conclusion highlighted the main ideas of the study and showed that social equity in the western societies has not been achieved and it may need long time to accomplish this desired goal.